

الأصول في النحو

من الطرف وإِنْ زَّما تبدلُ الضمة كسرةً إِذَا كانتْ بعدهَا الياءُ ساكنةً وذلكَ نحو : أَبْيَضَ وَبَرِيضٌ وَكَانَ القياسُ بُوْضٌ لِأَنَّ زَّها فُعْلٌ .

ويدلُّكُ عَلَى ذلكَ قولُهُم : أَحْمَرٌ وَحُمْرٌ وَلَكِنَّهُمْ أَبْدَلُوا الضمةَ كسرةً لِتَصِحَّ الياءُ الَّتِي كانتْ فِي الْأَصْلِ لئلا يَخْرُجُوا مِنَ الْأَخْفِ إِلَى الْأَثْقَلِ فِي الْجَمْعِ وَهُوَ أَثْقَلُ مِنَ الْوَاحِدِ عِنْدَهُمْ فَيَجْتَمِعُ ثِقْلَانِ وَلِذَلِكَ قَالُوا : عَيْيٌ فكَسَرُوا لِيؤكدوا الْبَدَلَ قَالُوا : صَيِّمٌ وَقَيِّمٌ لِقَرِيبِهِمَا مِنَ الطَّرْفِ وَلِأَنَّ زَّها جَمْعٌ وَلَمْ يَقُولُوا فِي دُوَّارٍ وَصُوَّامٍ لِبَعْدِهَا مِنَ الطَّرْفِ .

قالَ سيبويه : وَلَا تَجْعَلْهَا بِمَنْزِلَةِ (فَعْلَاتٌ) فِي الْفَعْلِ يَعْنِي إِذَا قُلْتَ : قَضُوْ فَاتَّبَعَتْ الْيَاءَ الضمةَ لِأَنَّ ذلكَ لَا يَفْعَلُ فِي (فَعْلٌ) لَوْ كَانَ اسماً تَقُولُ فِي مِثَالِ مُسْعُطٍ مِنَ الْبَيْعِ : مُبْيِعٌ كَانَ الْأَصْلُ : مُبْيِعٌ فَنَقَلْتَ الْحَرَكَةَ إِلَى الْبَاءِ ثُمَّ أَبَدَلْتَهَا كسرةً لِتَصِحَّ الْيَاءُ .

وقالَ الْأَخْفَشُ : فِيمَا أَحْسَبُهُ أَقُولُ : مُبْيُوعٌ وَهُوَ خَلَاْفُ قَوْلِ سيبويه وإِنْ زَّما أَعْلَّ مِثَالِ مُسْعُطٍ لِأَنَّ زَّهَ وَزَنُ (أَفْعُلُ) وَمُفْعَلٌ مِنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ عَلَى مِثَالِ : يُفْعَلُ وَقَدْ جَاءَتْ (مَفْعَلَةٌ) عَلَى الْأَصْلِ قَالُوا : إِنَّ الْفِكَاهَةَ مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى قَالَ سيبويه : مَكْوَزَةٌ وَمُزَيْدٌ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ وَإِنْ كَانَ اسماً وَلَيْسَ بِمَطْرَدٍ .

قالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : مُزَيْدٌ إِنْ كَانَ اسماً لِرَجُلٍ وَلَمْ تَرُدَّ بِهِ الْإِجْرَاءَ عَلَى الْفَعْلِ كَمَا يَكُونُ الْمَصْدَرُ وَمَا يَشْتَقُّ مِنْهُ اسماً لِلْمَكَانِ أَوِ الزَّمَانِ فَحَقُّهُ أَنْ لَا